

Distr.: General
3 November 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون

التقرير العاشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2022

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون (A/76/329). ويقدم الأمين العام في تقريره آخر المستجدات عن أنشطة المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية ومعلومات عن استخدام سلطة الالتزام الموافق عليها لعام 2021. وإضافة إلى ذلك، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة الموافقة على تقديم إعانة مالية إلى المحكمة بقيمة 2 919 300 دولار لعام 2022 لتمكين المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها في عام 2022. وتلقت اللجنة خلال نظرها في التقرير معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

2 - وقد قُدِّم تقرير الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة 253/75 ألف، الذي أذنت فيه الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لعام 2021، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقريره المقبل.

3 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية أُنشئت بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون في آب/أغسطس 2010، بموافقة مجلس الأمن، وكلفت بأداء المهام المتبقية الأساسية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وكانت هذه المحكمة الخاصة قد أُنشئت في



الرجاء إعادة استعمال الورق



عام 2002 وهدفها الأساسي هو محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وكذلك الجرائم الخاضعة لقانون سيراليون ذي الصلة والمرتبكة داخل أراضي سيراليون. وأصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون لوائح اتهام في حق 13 فرداً. وتوفي ثلاثة أشخاص من المتهمين ولا يزال أحدهم طليقاً، وأدين تسعة أشخاص، منهم تشارلز غانكاى تايلور، رئيس ليبيريا السابق، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 15 و 52 سنة (انظر A/76/329، الفقرة 8).

4 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2013، أُغلقت المحكمة الخاصة لسيراليون بعد إنجاز ولايتها، ونقلت مهامها المتبقية إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتشمل هذه المهام ما يلي: الإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وإعادة النظر في الأحكام الصادرة بالإدانة وبالبراءة؛ وإقامة الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وتعهّد محفوظات المحكمة الخاصة لسيراليون ومحفوظات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية نفسها وحفظها وإدارتها؛ وتلبية الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية للاطلاع على الأدلة، والرد على مطالبات الحصول على تعويض؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته عن طريق رصد الدعاوى المعروضة على المحاكم الوطنية. وإضافة إلى ذلك، للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية سلطة محاكمة الشخص الهارب الأخير، جوني بول كوروما، إذا كان لا يزال حياً وإذا لم تحل قضيته إلى إحدى المحاكم الوطنية المختصة (المرجع نفسه، الفقرة 9).

ثانياً - أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون

5 - بدأت المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في 1 كانون الثاني/يناير 2014. ولها مقر مؤقت في لاهاي، بهولندا، ومكتب فرعي في فريتاون لحماية الشهود ومؤازرتهم وتنسيق مسائل الدفاع. ولدى المحكمة حالياً خمسة مدانين رهن الاحتجاز: أحدهم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأربعة في رواندا (المرجع نفسه، الفقرتان 10 و 32).

6 - وترد الأنشطة الأخيرة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في الفقرات 16 إلى 48 من تقرير الأمين العام. وفيما يتعلق بحماية الشهود، يشير الأمين العام إلى أن المحكمة تواصل تنفيذ تدابير وقائية فضلاً عن تقديم المساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية إلى 72 شاهداً. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن بعض الشهود أبلغوا ممثلي المحكمة بمحاولات لحثهم على التراجع عن شهاداتهم من أجل ضمان الإفراج عن بعض الأفراد. وفي وقت لاحق، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عين المدعي العام للمحكمة محققاً لإجراء تحقيقات في ادعاءات التلاعب بأقوال الشهود. وكانت النتائج التي خلص إليها المحقق قيد الاستعراض من قبل المدعي العام حتى 16 أيلول/سبتمبر 2021. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن محاكمة جبريل ماساكوي، وهو مواطن سيراليوني وشاهد سابق في المحكمة الخاصة، بدأت في شباط/فبراير 2021 أمام محكمة فنلندية. والسيد ماساكوي متهم بقتل مدنيين، وارتكاب جرائم حرب خطيرة وجرائم خطيرة ضد الإنسانية وقعت في ليبيريا في الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. وتقوم المحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية برصد المحاكمة الفنلندية (المرجع نفسه، الفقرات 17 و 20 و 21).

7 - وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية، يشير الأمين العام إلى أن رئيس المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية اعتمد في أيلول/سبتمبر 2020 التوصيات الواردة في تقرير التحقيق في الشكاوى المقدمة من السجناء. واشتملت التوصيات على تقديم خدمات المحامين المناوبين لزيادة تنفيذ السجناء بشأن السلطة القانونية للمحكمة. وفي أيلول/سبتمبر 2020 أيضاً، وافق الرئيس على طلب السيد غباو بالإفراج المبكر المشروط، رهنا بفترة سجن أخرى مدتها ثلاثة أشهر للخضوع لتدريب محدد الغرض. وفي وقت لاحق، أصدر الرئيس أمراً بنقل السيد غباو من سجن مبانغا في رواندا إلى سيراليون. وقد نقل السيد غباو إلى مجتمعه المحلي في كانون الأول/ديسمبر 2020. وبدأ يقضي ما تبقى من عقوبته البالغة 25 سنة في ظل شروط صارمة ومراقبة دقيقة حتى عام 2028 (المرجع نفسه، الفقرات 26-29).

8 - وفيما يتعلق بطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية، يشير الأمين العام إلى أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية تلقت 55 طلباً من هذا القبيل، منها 16 طلباً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020 (المرجع نفسه، الفقرة 39). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة الأخيرة في عدد الطلبات تعزى جزئياً إلى الإجراءات الوطنية المتعلقة بشاهد سابق للمحكمة الخاصة (انظر الفقرة 6 أعلاه).

9 - وفيما يتعلق بجمع الأموال والأنشطة الدبلوماسية، يشير الأمين العام إلى أنه وجه رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2021 لالتماس دعمها المالي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. كما وجهت حكومة سيراليون رسالة إلى مجموعة الدول الأفريقية، لاسترعاء انتباهها إلى الحالة المالية للمحكمة، والتماس التمويل لأنشطتها. وحتى 16 أيلول/سبتمبر 2021، كان قد عُقد أكثر من 58 اجتماعاً ثنائياً لجمع الأموال، منها 56 اجتماعاً افتراضياً، في عام 2021. ومن المقرر عقد أكثر من 30 اجتماعاً افتراضياً إضافياً بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع المسؤولون الرئيسيون والموظفون في المحكمة بأنشطة لجمع الأموال مع البعثات الدبلوماسية في بروكسل وفريتاون ولاهاي ونيويورك، ابتغاء توسيع قاعدة الجهات المانحة وحشد الدعم المالي. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن رئيسة قلم المحكمة، اجتمعت شخصياً في حزيران/يونيه 2021، مع رئيس قلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتقاسم والتعاون على الصعيد الإداري بين كيانات كل منهما (المرجع نفسه، الفقرات 63-72). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأموال التي وردت في شكل تبرعات في عام 2021 قُدمت استجابة لرسالة النداء التي وجهها الأمين العام.

ثالثاً - الحالة المالية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون

التبرعات

10 - عملاً بالمادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، تُخصم المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين واللجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. ومع ذلك، منذ عام 2015، لم تتلق المحكمة تبرعات كافية لعملياتها واضطرت إلى الاعتماد على الإعانات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة 1). ومرفق بهذا التقرير جدول عن التمويل والنفقات منذ عام 2014.

11 - ويشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021، بلغت قيمة المساهمات والتعهدات بالتبرع التي تلقتها المحكمة 416 462 دولاراً، مقسمة على النحو التالي: 62 015 دولاراً لعام 2020، و 31 933 دولاراً لعام 2021، و 30 000 دولاراً لعام 2022، وإسهامات مخصصة قدرها 292 514 دولاراً للمشاريع الخاصة. وهذه المشاريع عبارة عن أنشطة يأمر بها رئيس المحكمة أو ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة، إلا أنها لا تُدرج في الميزانية العادية للمحكمة أو في طلب الإعانة من الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة 4). وفيما يتعلق بالاتجاه السائد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التبرعات غير المخصصة زادت من 27 462 دولاراً في عام 2016 إلى 164 942 دولاراً في عام 2017 و 264 102 دولاراً في عام 2018، قبل أن تنخفض إلى 75 293 دولاراً في عام 2019، و 73 500 دولاراً في عام 2020، و 31 900 دولاراً في عام 2021 (انظر A/76/329، المرفق الرابع، و A/75/7/Add.20، الفقرة 13، و A/75/343، المرفق الرابع). واللجنة الاستشارية على ثقة بأن المعلومات المتعلقة بالتبرعات المخصصة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية منذ إنشائها ستدرج في التقرير التالي.

12 - وبينما تشير اللجنة الاستشارية إلى أن أنشطة جمع الأموال التي اضطلع بها في عام 2021 قد أسفرت عن نتائج محدودة من حيث التبرعات، فإنها تؤكد مرة أخرى على ضرورة تكثيف جهود جمع الأموال من جانب الأمين العام، بسبل منها توسيع قاعدة المانحين للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ووضع نهج أكثر ابتكاراً لجمع الأموال (انظر أيضاً القرارات 253/75 ألف، الفرع السادس عشر، الفقرة 6 و 263/74، الفرع السادس، الفقرة 7، و 279/73 ألف، الفرع الثالث، الفقرة 6).

استخدام سلطة الالتزام

13 - أذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها 263/74 بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2020. وبلغ مجموع النفقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ما مقداره 2 485 100 دولار، تغطيها التبرعات والإيرادات الأخرى (75 000 دولار) والموارد المستمدة من الإعانة (2 410 100 دولار) (A/76/329، الفقرة 52 والجدول 1).

14 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام في قرارها 253/75 بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 2 537 000 دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2021. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 1 791 079 دولاراً في 31 آب/أغسطس 2021. ويقدر مجموع النفقات في نهاية عام 2021 بمبلغ 2 555 900 دولار. وتعتزم المحكمة تغطية النفقات باستخدام التبرعات المعلنة المرتقبة والتعهدات والمساهمات والإيرادات الأخرى المتوقعة (32 400 دولار) وسحب مبلغ قدره 2 523 500 دولار من سلطة الالتزام (A/76/329، الجدول 2).

15 - وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن الإعانة المقدمة من الميزانية العادية هي آلية تمويل مؤقتة أقرت على أساس تكملة التبرعات غير الكافية (A/75/7/Add.20، الفقرة 12، و A/74/7/Add.21، الفقرة 9، و A/73/580، الفقرة 18، و A/72/7/Add.20، الفقرة 26).

رابعاً - الاحتياجات وطلب الإعانة لعام 2022

الاحتياجات من الميزانية

16 - يشير الأمين العام إلى أن لجنة الرقابة وافقت على ميزانية قدرها 2 949 300 دولار لعام 2022 تمثل زيادة قدرها 393 400 دولار، أو 15,3 في المائة، مقارنة بالنفقات المتوقعة البالغة 2 555 900 دولار لعام 2021 (A/76/329، الجدول 2).

17 - وستغطي الموارد المقترحة المتصلة بالوظائف البالغة 1 604 100 دولار، والتي تمثل زيادة قدرها 233 500 دولار، أو 17 في المائة، مقارنة بالنفقات المقدرة بمبلغ 1 370 600 دولار لعام 2021، تكاليف استمرار 13 وظيفة، أي ست وظائف في لاهاي (1 مد-2، 2 ف-4، 2 ف-2، 1 ف-1)، وسبع وظائف في فريتاون (1 ف-4، 1 ف-1، 3 موظفين فنيين وطنيين، 2 من الرتبة المحلية). وبالإضافة إلى ذلك، تقدم وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (الرتبة المحلية) المساعدة في مجال المحفوظات في لاهاي (المرجع نفسه، الفقرة 51 والجدول 2). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة الإجمالية في الموارد المتصلة بالوظائف تعزى إلى الزيادات في جداول المرتبات لكل من الموظفين الفنيين والوطنيين وتسوية مقر العمل، التي زادت من 38 في المائة إلى 49,1 في المائة في لاهاي ومن 48,6 إلى 48,7 في المائة في فريتاون. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة لا تفسر إلا جزئياً الزيادة المقترحة في الموارد المتصلة بالوظائف، ولذلك ترى أن الاحتياجات المقترحة من الوظائف غير مبررة تماماً.

18 - وتبلغ الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف 1 345 200 دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 159 900 دولار، أو 13,4 في المائة، مقارنة بالنفقات المتوقعة لعام 2021. وتعكس الزيادة الإجمالية في مقابل النفقات المتوقعة الزيادات في بنود الخدمات التعاقدية (89 500 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (39 400 دولار)، والسفر (26 700 دولار) وتعويض القضاة (4 900 دولار)، وتقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاضات في بنود الاستشاريين والخبراء (500 دولار) واللوازم والمواد (100 دولار) (المرجع نفسه، الجدول 2).

19 - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الخدمات التعاقدية التي تبلغ 650 400 دولار لعام 2022، أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن الزيادة التي بلغت 31 400 دولار مقارنة بالاحتياجات التي بلغت 619 000 دولار لعام 2021 تعزى إلى ارتفاع تكاليف الخدمات التي تقدمها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتعكس هذه التكاليف المرتفعة الزيادات في جداول المرتبات وتسوية مقر العمل.

20 - وفيما يتعلق باحتياجات السفر، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الإنفاق البالغ 59 200 دولار في عام 2021 يعزى أساساً إلى القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في حين أن الاحتياجات البالغة 208 300 دولار لعام 2022 تعكس عزم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية استئناف النطاق الكامل لسفرها للأغراض القضائية وغير القضائية. وتواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ينبغي أن تحد احتياجات السفر بصراحة لتضمن أن يرتبط أي سفر ارتباطاً مباشراً بوظيفتها الأساسية (انظر أيضاً A/75/7/Add.20، الفقرة 17 و A/74/7/Add.21، الفقرة 15 و A/73/580، الفقرة 13، و A/72/7/Add.20، الفقرة 18، و A/71/613، الفقرة 18). وترى اللجنة أنه استناداً إلى الدروس

المستفادة من القيود المفروضة على السفر أثناء جائحة كورونا، ينبغي للمحكمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بجزء كبير من أنشطتها عن بُعد، في مجالات جمع الأموال وعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة. ولذلك، ترى اللجنة أن احتياجات السفر لعام 2022 غير مبررة تماما.

طلب الإعانة

21 - يشير الأمين العام إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لجمع الأموال، لم يرد سوى تبرع واحد، قدره 30 000 دولار، للسنة المالية 2022، ويتضاءل احتمال التعهد بتقديم المزيد من التبرعات. وبناء على ذلك، يلتزم الأمين العام موافقة الجمعية العامة على إعانة مقدمة من الميزانية العادية بمبلغ 2 919 300 دولار لتغطية الاحتياجات البالغة 2 949 300 دولار، مع مراعاة المساهمات المقدرة البالغة 30 000 دولار (A/76/329، الفقرتان 5 و 81 (ب)-(د)).

تدابير تعزيز الكفاءة

22 - يقدم الأمين العام معلومات عن تدابير تعزيز الكفاءة في الفرع الخامس من تقريره. ويشير إلى أن المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية لا تزال ملتزمة بزيادة الكفاءة من خلال تقاسم الترتيبات الإدارية وهيكل ملاك الموظفين، ويذكر بأن المكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون يشترك في موقع واحد مع وحدة الشهود الوطنية وأن المقر المؤقت للمحكمة في لاهاي يشترك في موقع واحد مع الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ويحصل على الدعم الإداري واللوجستي منها على أساس استرداد التكاليف. وعلاوة على ذلك، شرعت المحكمة في شراء مركبة واحدة بمساعدة الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، باستخدام الأموال المضمونة في إطار التمويل اللازم لأنشطة المشاريع الخاصة. وستحل المركبة الجديدة محل إحدى مركبتي المحكمة التي تجاوزت عمرها النافع. وبالإضافة إلى ذلك، بحثت المحكمة جدوى تواجدها في موقع مشترك مع الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا وفعالية ذلك من حيث التكلفة. وعرضت الآلية إقامة حيز مكتبي جاهز على أساس استرداد التكاليف في مبانيها في أروشا. ويلاحظ الأمين العام، من ناحية أخرى، أنه بموجب مذكرة التفاهم الحالية المبرمة مع الآلية، تبلغ رسوم الإيجار السنوية للمكانب في لاهاي 33 888 دولارا، في حين تقوم وكالة المحفوظات الوطنية الهولندية باستضافة محفوظات المحكمة دون أي تكلفة (A/76/329، الفقرات 54 و 59 و 60).

23 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام تحديد وفورات ممكنة وتدابير إضافية بشأن الشفافية والمساءلة والكفاءة من حيث التكلفة في استخدام سلطة الالتزام (انظر القرار 279/73 ألف، الفرع الثالث، الفقرة 8). وتشيد اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة حتى الآن. ولكن بالنظر إلى صعوبات التمويل المستمرة التي تواجه المحكمة الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية، فإن اللجنة على ثقة بأن المحكمة ستضاعف جهودها فيما يتعلق بكفاءة التكلفة (انظر أيضا A/75/7/Add.20، الفقرة 22، و A/74/7/Add.21، الفقرة 19، و A/73/580، الفقرة 16، و A/72/7/Add.20، الفقرة 19).

خامسا - مسائل أخرى

24 - يشير الأمين العام إلى أن التزامات نهاية الخدمة للموظفين ستبلغ 268 040 دولارا (انظر A/76/329، الفقرة 76). وبما أن الجمعية العامة قررت إنشاء محكمة تصريف الأعمال المتبقية على أساس التمويل الطوعي، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن الأمر يعود إلى الجمعية لكي تحدد، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، المصدر والطريقة المناسبين لتمويل التزامات نهاية الخدمة بالنسبة للموظفين (انظر A/75/7/Add.20، الفقرة 23).

25 - وفيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19، يشير الأمين العام إلى أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية واجهت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التحديات التالية: أصيب موظفان من المحكمة بمرض فيروس كورونا، ولم تعقد الجلسة العامة للقضاة ولا الإحاطات الدبلوماسية السنوية، وتأخرت عمليات مراجعة الحسابات لعامي 2019 و 2020، وتوقفت الزيارات السنوية للإشراف على ظروف سجن السجناء وعُلِّقت الزيارات الأسرية (A/76/329، الفقرة 61).

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

26 - تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الإعراب عن القلق الذي يساورها إزاء مدى استدامة التبرعات المقدمة لتمويل أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية (انظر A/75/7/Add.20، الفقرة 25 و A/74/7/Add.21، الفقرة 20، و A/73/580، الفقرة 19، و A/72/7/Add.20، الفقرة 23، و A/71/613، الفقرة 23، و A/70/7/Add.30، الفقرة 21).

27 - وإذ تشير اللجنة إلى أن نفقات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لعام 2021 تقدر بمبلغ 2 555 900 دولار، وإذ ترى أن الاحتياجات من الموظفين والسفر لعام 2022 غير مبررة تماما (انظر الفقرتين 17 و 20 أعلاه)، فإنها ترى أن المحكمة ينبغي لها أن تكون قادرة على العمل في عام 2022 بإعانة قدرها 2 773 300 دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة خمسة في المائة من الإعانة المطلوبة بمبلغ 2 919 300 دولار.

28 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات، باعتبار ذلك آلية تمويل مؤقتة، في ضوء التمويل الطوعي المتوقع لعام 2022، بمبلغ لا يتجاوز 2 773 300 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن استخدام سلطة الالتزام خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين.

29 - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن الاستخدام النهائي لسلطة الالتزام سيتوقف على تلقي تبرعات من الجهات المانحة وتواصل التأكيد على أن توصياتها تقدم على أساس ما يلي:

(أ) أن تكثف المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية جهودها الرامية إلى التماس التبرعات، بطرق منها اتباع نهج أكثر ابتكارا لجمع الأموال؛

- (ب) في حال استلام تبرعات تزيد عن الاحتياجات المتبقية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لعام 2022، أن تُرَدَّ إلى الأمم المتحدة في الوقت المناسب وتقيّد لحساب الدول الأعضاء أي أموال في هذا الصدد تقدّم في إطار سلطة الالتزام إلى المحكمة لتلك الفترة؛
- (ج) أن تتخذ تدابير إضافية لتحقيق أوجه الكفاءة في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

مجموع الأموال مقابل النفقات الفعلية - للمهام القضائية وغير القضائية، للفترة 2014-2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)	التمويل المتاح للسنة								
							الميزانية المعتمدة ⁽¹⁾	الرصيد المرحّل	مساهمات حكومة سيراليون	التبرعات الدولية الأخرى	والتسويات التي أنشئت بها الجمعية العامة للسنة	سلطة الائتلاف	المستخدم من النفقات الفعلية لمدة سنة كاملة	الرصيد غير المستخدم	المبلغ المعاد من سلطة الائتلاف
(ز) = (ب) + (ج) + (د) + (هـ) + (و)	(ح)	(ط)	(ي) = (ز) - (ط)	(ك) = (و) - (ح)											
2014 ^(ب)	2 128,7	-	-	3 370,3	(125,4)	-	3 244,9	-	2 098,3	1 146,6	-				
2015	3 454,0	1 146,6	-	2 681,4	(68,8)	-	3 759,2	-	2 569,4	1 189,8	-				
2016	3 596,3	1 189,8	-	27,5	1,8	2 438,5	3 657,6	1 444,4	2 718,0	939,6	994,1				
2017	2 980,5	(54,5)	-	164,9	(95,5)	2 800,0	2 814,9	2 800,0	2 751,3	63,6	-				
2018	2 965,9	63,6	-	264,1	32,2	2 300,0	2 659,9	2 300,0	2 601,7	58,2	-				
2019 ^(ت)	2 984,6	58,2	-	75,3	93,7	2 537,0	2 764,2	2 387,0	2 564,8	199,3	150,0				
2020 ^(د)	2 899,5	-	-	73,5	1,5	2 537,0	2 485,1	2 410,1	2 485,1	-	-				
2021 ^(هـ)	2 856,3	-	-	31,9	0,5	2 537,0	2 555,9	2 523,5	2 555,9	-	-				

(أ) وافقت عليها لجنة الرقابة.

(ب) بدأت محكمة سيراليون الخاصة لتصفير الأعمال المتبقية مزاولة أعمالها في عام 2014.

(ج) الرصيد المتبقي لعام 2019 البالغ 49 300 دولار، الذي يمثل الفرق بين الرصيد غير المستخدم البالغ 199 300 دولار و 150 000 دولار، ويتكون من النفقات المستردة لعام 2019 جرى تقييده في البيانات المالية لعام 2020 (البيان الخامس)، وبالتالي سيجري الإبلاغ عنها تحت باب الإيرادات 2 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وإعادتها إلى الدول الأعضاء. وقد أعيد مبلغ 150 000 دولار في سياق تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 (انظر A/74/570، الفقرة 46).

(د) سيُدرج مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استُوعب في الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية.

(هـ) سيُطلب الإنفاق النهائي وما يتصل به من اعتمادات الميزانية لسلطة الائتلاف لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي المتعلق بالميزانية العادية لعام 2021.